PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Aqaria**
DATE:	**29-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**60,000**
TITLE:	**Oil and Price Research Unit: 30% increase in natural gas production in Egypt until 2019**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

وحدة أبحاث « أويل أند برايس »:

30٪ زيادة متوقعة فى إنتاج الغاز الطبيعى بمصر حتى 2019

قال مركز أبحاث «أويل برايس» البريطانى: إن قطاع الطاقة فى مصر بدأ من جديد استقطاب اهتمام المستثمرين الأجانب مع سعى مصر زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعى بحلول عام 2019 بنحو بيلغ 30٪. مشيرا إلى أن الحكومة المصرية تسعى إلى رفع إنتاجها من الغاز الطبيعى إلى 5.5 مليار قدم مكعب من الغاز، أى ما يعادل 1.1 مليون برميل من النفط بحلول نهاية عام 2019 تماشيا مع توقعات الطلب العالمى.

وأضاف مركز الأبحاث أن زيادة إنتاج مصر من الغاز يعد أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للبلاد بالتزامن مع انهيار أسعار النفط عالميا منذ منتصف عام 2014، وأشار إلى أن الاكتشافات الحديثة التى أجرتها شركة «إينى» الإيطالية أنعشت قطاع الطاقة فى مصر وحفزت الأهداف الطموحة على البلاد.

وقال التقرير: إن مصر تمتلك 12 حقلاً للغاز الطبيعى، حيث تعمل البلاد على التنمية كجزء من مجموعة من المشاريع التى تقدر قيمتها 33 مليار دولار، وأضاف أن حقل غاز زهر العملاق الذى تم اكتشافه من قبل عملاق صناعة النفط الإيطالى «إينى» العام الماضى، وموقعين آخرين سيجلبون جميعا أكثر من ثلثى احتياجات مصر بحلول عام 2019.

ويعد زهر أكبر كشف للغاز الطبيعى فى المياه العميقة بالبحر المتوسط فى منطقة امتياز شروق بالمياه الاقتصادية المصرية التى تم توقيع الاتفاقية البترولية الخاصة بها فى يناير 2014 مع وزارة البترول والشركة القابضة للغازات «إيجاس»، حيث يتضمن احتياطيات أصلية تقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى (تعادل نحو 5.5 مليار برميل مكافئ) ويغطى مساحة تصل إلى 100 كيلو متر مربع، بذلك يصبح الكشف الغازى أكبر كشف يتحقق فى مصر وفى مياه البحر المتوسط، وقد يصبح من أكبر الاكتشافات الغازية على مستوى العالم.

وأوضح التقرير أن الدولة المصرية تنفق ما يقدر بـ 795 مليون دولار شهريا من أجل استيراد احتياجات البلاد من الطاقة ليشكل أكثر من ثلث ما يتم إنفاقه على منتجات الطاقة يذهب لشراء الغاز الطبيعى.

وتراجع إنتاج الغاز فى مصر منذ عام 2011، حيث تم تقليص الاستثمارات فى مجال الاستكشاف والإنتاج.

فيما ارتفع الطلب المحلى على الكهرباء، حيث ارتفع الطلب المحلى على الكهرباء التى تعتمد على الغاز، بأكثر من 7٪ سنويا مع نمو عدد السكان لأكثر مما يقرب من 87 مليون شخص، حيث بدأت مصر شراء شحنات الغاز الطبيعى المسال هذا العام من الشركات لتغطية احتياجاتها المتنامية.

33 مليار دولار قيمة مشروعات التنقيب وتطوير الحقول القائمة

وتشير التوقعات إلى أن عامى 2018 و2019 سيسجلان مستويات كبيرة من الإنتاج فى حقل زهر، حيث سيكون ذلك مرتبطا باكتمال البنية التحتية للحقل.

وتضيف أنه وبالنظر إلى إجمالى إنتاج الغاز الطبيعى فى مصر، الذى يبلغ حاليا ما يزيد قليلا على 4.5 مليار قدم مكعب يوميا، حيث تشير التوقعات بعد دخول الحقل الجديد إلى الخدمة أن يساعد ذلك فى رفع مستوى الطلب المحلى الإجمالى الحقيقى بنسبة 4.5٪، ويجانب رفع مصر إنتاجها من الغاز، فإن اكتشاف زهر يساعد على كبح جماح العجز فى الميزانية، بالإضافة إلى دعم الحساب الجارى للبلاد.

وتضيف أن القاهرة تحتاج إلى بدأ العمل فى هذا الحقل على وجه السرعة من أجل دفع مستحقات شركات النفط والغاز العالمية التى تصاعدت متأخراتها إلى أن بلغت 7 مليارات دولار فى عام 2014، حيث تباطأ نشاط الاستكشاف والإنتاج وساهم ذلك فى نقص الغاز، مع استمرار ارتفاع الطلب فى العام الماضى، ومع ذلك فإن الحكومة أعادت التفاوض على العقود مع الشركات الكبيرة وعرضت لدفع أسعار أعلى للغاز المستخرج، والحد من المتأخرات التى وصلت إلى 3.2 مليار دولار.

وتبلغ حصة إينى فى الكشف نحو 40٪ لاسترداد النفقات والاستثمارات مع تقسيم نسبة 60٪ الباقية بنسبة 65٪ للجانب المصرى و35٪ لإينى، مع الأخذ فى الاعتبار أن الشريك الأجنبى هو المسئول عن توفير الاستثمارات كلها وبتحمل المخاطر.

وأشار تقرير مركز أبحاث «أويل برايس» إلى أن المصروفات الجارية لإينى يتم استردادها كل ثلاثة أشهر والمصروفات الاستثمارية يتم تقسيمها على خمس سنوات وتسدد على أقساط، وأضاف أنه تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وشركة إينى الإيطالية، على أن تكون الأولوية لتلبية الاحتياجات الداخلية لمصر، حيث سيتم تخصيص كل الغاز المستخرج من هذا الحقل إلى السوق الداخلية، مشيرا إلى أن توجيه إنتاج الحقل الجديد إلى الاستهلاك المحلى فقط سيكون له جانبان الأول هو تغطية الاحتياجات الداخلية، فيما سيكون الجانب الآخر خسارة مصر لإيرادات محتملة من بيع الغاز بأسعاره العالمية والاستفادة من ذلك فى دعم إيرادات البلاد.

وتشير أحدث التقديرات إلى أن احتياطيات مصر من الغاز نحو 67 تريليون قدم مكعبة، ونحو 22 تريليون قدم مكعبة (من حقل زهر) تصل الاحتياطيات إلى نحو 90 تريليونا.

ويشير مركز الأبحاث إلى أن زيادة الإنتاج لا تعنى أن مصر من المرجح أن تعود إلى تصدير الغاز، حيث حذر المحللون من أن وعود الإنتاج الضخمة التى سينتجها الحقل الجديد لا يجب أن تدفع الحكومة لتأجيل إصلاحات مثل خفض للدعم الغاز، حيث يتوقع أن يصل إلى 3.9 مليار دولار فى العام المالى 2016-17، بالمقارنة مع 18.2 مليار دولار فى 2013-2014.

وأشار المحللون إلى أن الحكومة المصرية يجب أن تنفذ خططها لزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة من إجمالى الاستهلاك العام لإحداث توازن فى مصادر الطاقة المستخدمة.

وأوضح مركز أبحاث «أويل برايس» أنه حتى العام الماضى، كان قطاع الطاقة فى مصر يعانى، حيث كان هناك انقطاع للتيار الكهربائى يوميا، وكانت المنازل والمحال التجارية تغرق فى الظلام لساعات.

يذكر أن صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية كانت قد أشارت فى تحليل لها إلى أن محللين يرون أن «زهر» سيساعد فى سد الفجوة بين احتياجات الطاقة فى مصر خلال السنوات المقبلة، حيث تشير التقديرات بلوغ الإنتاج 1.2 مليار قدم مكعبة يوميا بحلول عام 2017.

ونقلت الصحيفة عن محمد شعيب، الرئيس السابق لشركة إيجاس أن الاستهلاك المحلى يشهد نمو كبيرا خلال السنوات الماضية، مشيرا إلى أن هناك خططا للحكومة لاستصلاح أكثر من مليون فدان من الصحراء وهذا سيشكل ضغط على موارد الطاقة، مضيفا أنه سيكون من الخطأ الأكبر الاعتماد على هذا الاكتشاف وتأجيل الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

وأضاف شعيب علينا أن نعمل على جميع الجبهات، لزيادة الاحتياطيات وللحد من الاستهلاك المتنامى الذى يضغط على قدرات البلاد فى تلبية احتياجات الطلب على الطاقة.

وأضافت الصحيفة أن مصر تسعى الى أن تكون مركز تصدير للدول المنتجة للغاز فى شرق البحر المتوسط، حيث سيتم استخدام التسهيلات لإنتاج الغاز الطبيعى المسال وتصديره عبر مصر، الأمر الذى سيجلب ملايين الدولارات إلى البلاد.

وتابعت أن مصر لديها بالفعل البنية التحتية القادرة، على أن تكون مركزا تنطلق منه صادرات الغاز إلى أوروبا لذلك يمثل خروج الغاز من قبرص وبعض الدول المجاورة، حيث من المتوقع أن تكون البنية التحتية لجعل مصر مركزا لتصدير الغاز إلى الدول الأوروبية أن يحدث ذلك فى غضون خمس سنوات، وهى خطة طموحة، لكن سيكون إنشاء منطقة تصدير غاز جديدة فى شرق البحر المتوسط يحتاج إلى مزيد من الجهد والمال.